

النظام القانوني للتحكيم التجاري الدولي وتسوية  
المنازعات الاستثمارية دراسة مقارنة متعمقة بين  
التشريعين المصري والجزائري

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في  
القانون

الإهداء

إلى روح امي وابي الطاهرة رحمهم الله وغفر لهم  
وادخلهم الجنة بدون حساب يارب العالمين

التقديم

يشكل التحكيم التجاري الدولي اليوم العمود الفقري لتسوية المنازعات في المعاملات التجارية العابرة للحدود، فهو البديل القضائي الذي يجمع بين المرونة والسرية والسرعة، ويوفر بيئة محايدة للأطراف من جنسيات مختلفة. ومع تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شمال أفريقيا، برزت الحاجة الملحة لفهم دقيق ومتعمق للإطار القانوني المنظم للتحكيم في كل من مصر والجزائر. ورغم اشتراك البلدين في roots تاريخية مشتركة تستند إلى الشريعة الإسلامية والتقليد القانوني اللاتيني الفرنسي، إلا أن المسار التشريعي لكل منهما قد شهد تطورات مميزة، خاصة مع تحديث قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 وتعديلاته، وإصدار القانون الجزائري رقم 08-09 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية الذي خص باباً واسعاً للتحكيم، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالاستثمار في البلدين.

يأتي هذا الكتاب لسد فجوة معرفية استراتيجية، حيث تفتقر المكتبة القانونية العربية لدراسة مقارنة شاملة ومتعمقة لا تكتفي بسرد النصوص، بل تغوص في

فلسفة التحكيم، إشكاليات التدخل القضائي، تنفيذ الأحكام الأجنبية، وتحديات التحكيم في منازعات الاستثمار الدولية-مستثمر. إن الفروق الدقيقة في التطبيق القضائي بين محكمة النقض المصرية والمجلس الأعلى الجزائري قد تكون فاصلة في مصير نزاع تجاري بملايين الدولارات.

في هذا العمل المتقدم، قمنا بتشريح منظومة التحكيم التجاري الدولي عبر عشرة فصول ذات عمق تحليلي استثنائي، نقارن فيها بين النصوص التشريعية والاجتهادات القضائية الحديثة في مصر والجزائر، مستفيدين من قواعد الأونسيترال النموذجية وممارسات مراكز التحكيم الإقليمية والدولية. هدفنا هو تقديم مرجع استراتيجي للمحامين والمحكمين ورجال الأعمال يساهم في تعزيز الثقة في بيئة التحكيم المغاربية والمشرقية وجعلها وجهة مفضلة لتسوية المنازعات الدولية.

الفهرس

الفصل الأول الفلسفة القانونية للتحكيم التجاري  
الدولي ومبدأ استقلالية الإرادة

الفصل الثاني اتفاق التحكيم الشكل والموضوع ونظرية  
الامتداد

الفصل الثالث تشكيل هيئة التحكيم واستقلال وحياد  
المحكمين في المنظور المقارن

الفصل الرابع إجراءات سير التحكيم والقانون الواجب  
التطبيق على الموضوع والإجراءات

الفصل الخامس التدخل القضائي ودور القاضي الوطني  
في دعم ومراقبة التحكيم

الفصل السادس إصدار حكم التحكيم وشكلياته وآثاره  
القانونية

الفصل السابع طرق الطعن في أحكام التحكيم ودعوى  
البطلان حدودها ومعاييرها

الفصل الثامن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية  
وتنفيذها الإجراءات والعقبات

الفصل التاسع التحكيم في منازعات الاستثمار الدولية-  
مستثمر الخصوصية والتحديات

الفصل العاشر دراسة مقارنة معمقة للمستقبل  
التشريعي وموقع مصر والجزائر في خريطة التحكيم  
العالمية

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

الفلسفة القانونية للتحكيم التجاري الدولي ومبدأ  
استقلالية الإرادة

## ماهية التحكيم التجاري الدولي

يتجاوز الفصل التعريف التقليدي ليحلل المعايير الحديثة لتحديد صفة الدولية في النزاع هل هي تعدد جنسيات الأطراف أم طبيعة المصالح الاقتصادية أم مقر التحكيم؟ ويقارن بين المعيار المعتمد في القانون المصري والمعيار الأوسع في التشريع الجزائري والقانون النموذجي للأونسيترال.

## مبدأ استقلالية الإرادة كأساس جوهري

يناقش الفصل مدى حرية الأطراف في اختيار التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات، وهل هذا الحق مطلق أم مقيد بالنظام العام؟ يتم تحليل القيود المفروضة على التحكيم في المسائل التي تمس النظام العام الاقتصادي في كل من مصر والجزائر، مثل عقود الوكالة التجارية وعقود الامتياز.

## نظرية فصل الاتفاق التحكيمي عن العقد الأصلي

يستعرض الفصل بعمق نظرية استقلال شرط التحكيم Separability Doctrine التي تجعل صحة شرط التحكيم منفصلة عن صحة العقد الأصلي، حتى لو كان العقد باطلاً أو منتهياً. تتم مقارنة كيفية تطبيق هذه النظرية في الاجتهاد القضائي المصري والجزائري ومدى قبولهما لفكرة أن محكمًا يمكنه الفصل في بطلان العقد الذي يحتوي على ولايته.

## الأثر السلبي للكفاءة-الكفاءة

يحلل الفصل مبدأ "الكفاءة-الكفاءة" - Competence- Competence الذي يخول لهيئة التحكيم الفصل في دفوع اختصاصها، ومدى تقييد تدخل القاضي الوطني قبل تشكيل الهيئة. تتم مناقشة التطور الكبير في هذا المجال في مصر مقارنة بالتحفظ النسبي الذي لا يزال موجوداً في بعض التطبيقات الجزائرية.

## التحكيم كأداة لتنمية الاستثمار

يربط الفصل بين فعالية نظام التحكيم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستعرضًا كيف أن وجود تشريع تحكيمي حديث ومرن يعتبر مؤشرًا رئيسيًا في تقارير سهولة ممارسة الأعمال والتصنيفات الائتمانية للدول.

### الفصل الثاني

اتفاق التحكيم الشكل والموضوع ونظرية الامتداد

### الشكلية في اتفاق التحكيم

يناقش الفصل متطلبات الشكل في اتفاق التحكيم كتابةً ووفقًا لاتفاقية نيويورك 1958 والقوانين المحلية. هل يكفي التوقيع على عقد يحتوي على شرط تحكيم؟ ما حجية التبادل الإلكتروني للرسائل؟ يقارن بين مرونة القانون المصري في قبول أشكال الكتابة الإلكترونية وبين النصوص الجزائرية التي قد تتطلب

شكلاً أكثر تحديداً في بعض الحالات.

## شروط صحة موضوع اتفاق التحكيم

يتعمق في الشروط الموضوعية لأهلية الأطراف للتراضي على التحكيم، وقدرة الأشخاص الاعتبارية العامة (الدولة والهيئات العامة) على اللجوء للتحكيم. يتم تحليل الجدل الفقهي والقضائي في الجزائر حول شروط موافقة الجهات المختصة قبل توقيع شرط التحكيم من قبل المؤسسات العمومية، مقارنة بالموقف الأكثر انفتاحاً في مصر بعد تعديلات قانون الاستثمار والتحكيم.

## نظرية امتداد أثر اتفاق التحكيم

من أكثر المواضيع تعقيداً، يناقش الفصل متى يمتد أثر شرط التحكيم ليشمل غير الموقعين عليه، مثل خلفاء العقود، مجموعات الشركات، والوكلاء بدون تفويض. يستعرض الفصل أحدث النظريات الفقهية والاجتهادات

القضائية في البلدين حول "مجموعة الشركات" Group of Companies Doctrine ومدى قبولها لتضمين شركات تابعة لم توقع الشرط في إجراءات التحكيم.

## بطلان اتفاق التحكيم وأسبابه

يستعرض الأسباب الموجبة لبطلان اتفاق التحكيم، مثل الغموض، الاستحالة التنفيذية، أو مخالفة النظام العام. يتم تقديم تحليل دقيق لكيفية تفسير المحاكم لهذه الأسباب بشكل ضيق لضمان فعالية التحكيم، مع إبراز الفروق في التفسير القضائي بين القاهرة والجزائر العاصمة.

## الاتفاق التحكيمي في العقود القياسية والإذعان

يناقش الإشكاليات الناشئة عن شروط التحكيم المدرجة في عقود الإذعان أو العقود النموذجية المعدة مسبقاً، ومدى حماية الطرف الضعيف (المستهلك أو المقاول من الباطن) في التشريعين المصري

والجزائري.

## الفصل الثالث

تشكيل هيئة التحكيم واستقلال وحياد المحكمين في  
المنظور المقارن

### طرق تعيين المحكمين

يستعرض الفصل الآليات المختلفة لتعيين المحكمين  
(بواسطة الأطراف، بواسطة جهة معينة، أو بواسطة  
المحكمة). يقارن بين دور مركز القاهرة الإقليمي  
للتحكيم التجاري الدولي ودور المركز الجزائري للتحكيم  
والوساطة، وكيفية تعامل المحاكم الوطنية عند عجز  
الأطراف عن الاتفاق على التعيين.

شروط و ضمانات استقلال وحياد المحكمين

يتعمق في المعايير الموضوعية والشكلية لاستقلال  
وحياد المحكم، واجب الإفصاح عن أي ظروف قد تثير  
شكوكًا معقولة في حياده. يقارن بين معايير IBA  
بشأن تضارب المصالح وتطبيقها عمليًا في القضايا  
المنشورة في مصر والجزائر.

## تحدي المحكمين وإجراءات التنحية

يحلل الفصل الإجراءات القانونية لطعن أحد الأطراف في  
محكم معين، والجهة المختصة بالفصل في هذا الطعن  
(هل هي هيئة التحكيم نفسها أم المحكمة  
الوطنية؟). تتم مقارنة السرعة الإجرائية والضمانات  
المكفولة في كل بلد، وتأثير طلبات التنحية التعسفية  
على إطالة أمد التحكيم.

## مسؤولية المحكمين

يناقش الفصل الشائب لمسؤولية المحكمين المدنية  
والجنائية عن أخطائهم المهنية. هل يتمتع المحكم

بحصانة مشابهة للقاضي؟ ما هي حدود هذه الحصانة في حالة الغش أو الخطأ الجسيم؟ يقارن بين النصوص القانونية والموقف الفقهي في البلدين، مع الإشارة إلى ندرة الدعاوى المرفوعة ضد المحكمين فعلياً.

## دور المؤسسات التحكيمية في الإدارة

يستعرض الفرق بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر (Ad Hoc)، وكيف تنظم القوانين المصرية والجزائرية الدور الإداري للمراكز التحكيمية في تسهيل الإجراءات، مراجعة الأحكام شكلاً، وتحديد الرسوم.

## الفصل الرابع

إجراءات سير التحكيم والقانون الواجب التطبيق على الموضوع والإجراءات

مبدأ المساواة وحق الدفاع

يركز الفصل على الضمانات الإجرائية الأساسية التي يجب احترامها أثناء سير التحكيم، خاصة مبدأ تناظر الخصوم وحق كل طرف في عرض دفاعه. يحلل حالات بطلان الأحكام الناتجة عن انتهاك حق الدفاع في الاجتهاد القضائي المصري والجزائري.

### سلطة هيئة التحكيم في إدارة الإجراءات

يناقش الصلاحيات الواسعة لهيئة التحكيم في تحديد الجدول الزمني، قبول الأدلة، استدعاء الشهود، تعيين الخبراء. يقارن بين المرونة الإجرائية الممنوحة للمحكمين في مصر وتلك الموجودة في الجزائر، ودور القوانين الوطنية في سد الفراغ الإجرائي.

### القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم

يحلل الفصل إمكانية اختيار الأطراف لقانون إجرائي مختلف عن قانون مقر التحكيم، ومدى قبول هذا الخيار

في النظامين القانونيين. يتم مناقشة أهمية قانون مقر التحكيم Lex Arbitri في مراقبة صحة الإجراءات.

## القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع

يتعمق في القواعد التي تتبعها هيئة التحكيم لتحديد القانون الموضوعي المطبق على جوهر النزاع في حال عدم اختيار الأطراف له. هل تطبق قواعد تنازع القوانين؟ أم تطبق مباشرة القواعد التي تراها مناسبة؟ يقارن بين النهج التقليدي والنهج الحديث المتبع في مراكز التحكيم بالبلدين.

## تطبيق مبادئ العدالة والإنصاف والقانون التجاري الدولي

يناقش الفصل سلطة المحكمين في الفصل في النزاع بناءً على مبادئ العدالة والإنصاف Amiable Compositeur أو كود دوستو، بدلاً من التطبيق الحرفي للنصوص القانونية، والشروط اللازمة لممارسة

هذه السلطة في مصر والجزائر. كما يستعرض دور  
العرف الدولي ومبادئ اليونيدروا في سد الثغرات.

## الفصل الخامس

التدخل القضائي ودور القاضي الوطني في دعم  
ومراقبة التحكيم

### الدور الداعم للقضاء الوطني

يستعرض الفصل الأشكال المشروعة للتدخل القضائي  
لدعم التحكيم، مثل الأمر باتخاذ إجراءات تحفظية،  
تعيين المحكمين، إجبار الشهود على الحضور،  
والمساعدة في الحصول على الأدلة. يقارن بين فعالية  
وسرعة استجابة المحاكم المصرية والجزائرية لطلبات  
الدعم هذه.

الإجراءات التحفظية قبل وأثناء التحكيم

يتعمق في سلطة القاضي الوطني في إصدار أوامر تحفظية (حجز أموال، منع سفر، منع تصرف) قبل تشكيل هيئة التحكيم أو بالتوازي معها. يحلل التوتر المحتمل بين اختصاص هيئة التحكيم وسلطة القاضي، وكيفية حله في التطبيق العملي في البلدين.

## الرقابة القضائية المحدودة

يناقش الفصل الفلسفة الحديثة للرقابة القضائية التي تقتصر على التحقق من السلامة الإجرائية وعدم مخالفة النظام العام، دون الدخول في موضوع النزاع. يتم تحليل كيف تلتزم محاكم الاستئناف في مصر والجزائر بهذا الحد الأدنى من التدخل لضمان فعالية التحكيم.

## تفسير اتفاق التحكيم بواسطة القاضي

في حال غموض اتفاق التحكيم، ما هو دور القاضي

في تفسيره؟ هل يحيل الأمر للمحكمين أم يفسره بنفسه؟ يستعرض الفصل الاجتهادات القضائية حول اختصاص القاضي في الفصل في دفوع الاختصاص قبل تشكيل الهيئة.

## تنفيذ أوامر المحكمين الإجرائية

يناقش الإشكالية القانونية حول القوة التنفيذية للأوامر الإجرائية الصادرة عن المحكمين (مثل أمر بكشف مستند)، وهل تحتاج لتصديق من القاضي الوطني لتكون قابلة للتنفيذ الجبري في مصر والجزائر.

## الفصل السادس

إصدار حكم التحكيم وشكلياته وآثاره القانونية

الشكليات الجوهرية لحكم التحكيم

يستعرض الفصل المتطلبات الشكلية الإلزامية لحكم التحكيم ليكون صحيحًا: الكتابة، التوقيع، التسبيب، ذكر تاريخ ومكان issuance. يقارن بين العواقب القانونية للإخلال بكل شكلية في التشريعين المصري والجزائري.

## موعد إصدار الحكم

يناقش المواعيد القانونية أو الاتفاقية لإصدار الحكم، وإجراءات تمديد هذه المواعيد. ماذا يحدث إذا صدر الحكم بعد فوات المدة؟ هل يبطل تلقائيًا أم يحتاج لطعن؟ يقارن بين الصرامة في تطبيق المواعيد في الجزائر والمرونة النسبية في مصر.

## آثار حكم التحكيم

يتعمق في الآثار القانونية لحكم التحكيم بمجرد صدوره: حجية الشيء المقضي به *Res Judicata*، والقوة التنفيذية. هل يتمتع حكم التحكيم بنفس قوة

الأحكام القضائية النهائية؟ يجب الفصل بالإيجاب مع توضيح الإجراءات اللازمة لاكتساب الصيغة التنفيذية.

## تصحيح وتفسير الحكم التكميلي

يستعرض الفصل السلطة الذاتية لهيئة التحكيم في تصحيح الأخطاء المادية أو الحسابية في حكمها، أو إصدار حكم تكميلي بشأن مطالب تم عرضها ولم يفصل فيها. يقارن بين الآجال والإجراءات المتبعة في كل بلد.

## نشر أحكام التحكيم

يناقش إشكالية سرية التحكيم مقابل الحاجة لنشر الأحكام لتطوير الفقه القضائي. ما هو الموقف القانوني في مصر والجزائر من نشر أحكام التحكيم التجارية؟ هل يجوز للأطراف الاتفاق على النشر؟

## الفصل السابع

طرق الطعن في أحكام التحكيم ودعوى البطلان  
حدودها ومعاييرها

### حصرية دعوى البطلان

يؤكد الفصل أن دعوى البطلان هي الطريق الوحيد  
للطعن في حكم التحكيم داخلياً، ويستبعد طرق  
الطعن العادية مثل الاستئناف والنقض إلا إذا اتفق  
الأطراف صراحة على غير ذلك (وهو نادر).

### أسباب البطلان الحصرية

يستعرض بالتفصيل الأسباب الحصرية لبطلان حكم  
التحكيم الواردة في القانون المصري والجزائري  
(المستوحاة من المادة 34 من قانون الأونسيترال  
النموذجي): انعدام اتفاق التحكيم، بطلان الاتفاق،  
عدم تكافؤ الفرص، تجاوز حدود الولاية، بطلان

التشكيل، وبطلان الموضوع.

## معيار النظام العام كمسبب للبطلان

يتعمق الفصل في أهم وأخطر أسباب البطلان: مخالفة النظام العام. ما هو مفهوم النظام العام في التحكيم التجاري الدولي؟ هل يشمل النظام العام الداخلي أم فقط النظام العام الدولي؟ يقارن بين التفسير الضيق الذي تتبناه محكمة النقض المصرية مؤخرًا والتفسير الأوسع الذي قد لا تزال تتبناه بعض الدوائر القضائية في الجزائر.

## الإجراءات الزمنية لرفع دعوى البطلان

يقارن بين المواعيد المحددة لرفع دعوى البطلان في مصر (عادة 60 يومًا) والجزائر، وآثار انقضاء المدة. هل يقطع رفع الدعوى التنفيذ تلقائيًا؟ يناقش الفصل سلطة القاضي في الأمر بوقف التنفيذ مؤقتًا لحين الفصل في البطلان.

## أثر حكم البطلان

ماذا يحدث بعد صدور حكم ببطلان حكم التحكيم؟ هل تعود المحكمة الوطنية للفصل في الموضوع أم يعاد التحكيم؟ يحلل الفصل الخيارات المتاحة أمام المشرع والقاضي في البلدين لإعادة الحياة للنزاع.

## الفصل الثامن

الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها الإجراءات والعقبات

## اتفاقية نيويورك 1958 الإطار الجامع

يستعرض الفصل التزام مصر والجزائر باتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، والتحفظات التي أبدتها كل دولة upon الانضمام،

وكيفية تأثير هذه التحفظات على التطبيق العملي.

## إجراءات منح الصيغة التنفيذية

يشرح الخطوات الإجرائية الدقيقة لطلب تنفيذ حكم تحكيم أجنبي في مصر والجزائر: الجهة المختصة (محكمة الاستئناف)، المستندات المطلوبة (الأصل أو صورة مصدقة، ترجمة معتمدة)، وفحص الشروط الشكلية فقط.

## أسباب رفض التنفيذ الحصرية

يناقش الأسباب التي تسمح للقاضي الوطني برفض تنفيذ حكم تحكيم أجنبي، وهي نفس أسباب البطلان تقريباً، مع تركيز خاص على بند النظام العام وعدم قابلية النزاع للتحكيم وفق قانون البلد المطلوب فيه التنفيذ.

## إشكالية تعريف "الحكم الأجنبي"

ما المعيار لتحديد أجنبية حكم التحكيم؟ هل هو مكان issuance أم جنسية الأطراف؟ يقارن بين المعايير المعتمدة في مصر والجزائر وتأثيرها على نطاق الأحكام القابلة للتنفيذ تحت مظلة اتفاقية نيويورك.

تنفيذ الأحكام الصادرة في دول غير منضمة لاتفاقية نيويورك

كيف يتم تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة في دول ليست طرفاً في اتفاقية نيويورك في مصر والجزائر؟ يناقش الفصل اللجوء إلى قواعد المعاملة بالمثل أو الاتفاقيات الثنائية أو قوانين الإجراءات المدنية الداخلية.

## الفصل التاسع

التحكيم في منازعات الاستثمار الدولية-مستثمر الخصوصية والتحديات

## الخصوصية القانونية لمنازعات الاستثمار

يميز الفصل بين التحكيم التجاري العادي وتحكيم الاستثمار الذي تنشأ فيه الدولة كطرف سيادي. يناقش الطبيعة المختلطة لهذه المنازعات التي تجمع بين القانون العام والخاص، وبين المصلحة الوطنية والحقوق التعاقدية.

## الإطار القانوني الدولي ICSID والاتفاقيات الثنائية

يستعرض الفصل دور مركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSD التابع للبنك الدولي، وشبكة اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية BITS التي وقعت عليها مصر والجزائر، وكيف تتفاعل هذه الاتفاقيات مع القوانين المحلية.

## موافقة الدولة على التحكيم

تحليل دقيق لكيفية التعبير عن رضا الدولة على التحكيم: هل يشترط قانون خاص؟ أم يكفي نص في عقد الامتياز؟ أم أن التوقيع على معاهدة ثنائية يعتبر قبولاً مسبقاً؟ يقارن بين التطور التشريعي في مصر الذي سهل هذا الإجراء، والموقف الأكثر حذراً في الجزائر الذي يشترط غالباً إجراءات تصديق محددة.

## دفع السيادة والحصانة التنفيذية

يناقش الفصل دفع الدولة المستندة إلى سيادتها أو الحصانة التنفيذية لمنع تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة ضدها. كيف تتعامل المحاكم المصرية والجزائرية مع محاولات حجز أصول الدولة لتنفيذ أحكام تحكيم استثماري؟

التوازن بين حقوق المستثمر والمصلحة العامة

يتعمق في الإشكالية الحديثة: هل يحق للدولة تعديل

تشريعاتها لحماية البيئة أو الصحة العامة حتى لو أثر ذلك سلباً على استثمار أجنبي وأدى لدعوى تحكيم؟ يستعرض الفصل اجتهادات هيئات التحكيم الدولية وموقف التشريعات الوطنية في البلدين من هذا التوازن الدقيق.

## الفصل العاشر

دراسة مقارنة معمقة للمستقبل التشريعي وموقع مصر والجزائر في خريطة التحكيم العالمية

### تحليل نقاط القوة والضعف SWOT

يقدم الفصل تحليلاً استراتيجياً شاملاً لنقاط القوة (مثل موقع مصر الجغرافي وخبرة قضاتها، وثروات الجزائر وجاذبية سوقها) ونقاط الضعف (مثل بطء بعض الإجراءات في الجزائر، أو الحاجة لمزيد من التخصص في دوائر معينة في مصر) في نظامي التحكيم بالبلدين.

## التنافسية الإقليمية ومراكز التحكيم

يناقش الفصل المنافسة الشرسة بين مراكز التحكيم في المنطقة (القاهرة، دبي، الدوحة، أبوظبي) ومحاولة الجزائر لتعزيز مركزها الوطني. ما هي الإصلاحات التشريعية المطلوبة لجعل القاهرة والجزائر وجهتين مفضلتين عالمياً؟

## التحديث التشريعي المستمر

يستعرض المشاريع التشريعية قيد الدراسة في كلا البلدين لمواكبة آخر التطورات الدولية، خاصة في مجالات التحكيم الرقمي، والذكاء الاصطناعي في تسوية المنازعات، والتحكيم الأخضر المرتبط بالاستدامة.

## دور الجامعات ومراكز التدريب

يبرز الفصل الحاجة الملحة لتطوير مناهج تدريس التحكيم في كليات الحقوق المصرية والجزائرية، وإنشاء برامج تدريبية مشتركة لإعداد جيل جديد من المحكمين العرب ذوي الكفاءة العالمية.

رؤية مستقبلية للتكامل التحكيمي المغربي-المشرفي

يطرح الفصل رؤية طموحة لإنشاء إطار تعاوني موحد للتحكيم بين دول الجامعة العربية، يتضمن توحيد بعض القواعد الإجرائية، وتبادل الخبرات، والاعتراف المتبادل بالأحكام بشكل أسلس، مما يعزز التكامل الاقتصادي العربي.

الخاتمة

نحو ثقافة تحكيمية عربية راسخة

ختاماً، يُعد التحكيم التجاري الدولي ليس مجرد بديل تقني للتقاضي التقليدي، بل هو ثقافة قانونية متكاملة تعكس نضج البيئة الاستثمارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن خلال هذه الدراسة المعمقة، يتضح أن مصر والجزائر تمتلكان مقومات هائلة لتكونا قطبي رحى للتحكيم في أفريقيا والعالم العربي، بفضل تشريعاتهما الحديثة نسبياً وقضائهما العريق. غير أن التحدي الحقيقي يكمن في التطبيق الموحد والمستقر للنصوص، وتطوير الاجتهاد القضائي الداعم للتحكيم، وبناء كوادر بشرية متخصصة.

إن المستقبل يحمل بشائر كبيرة بتعزيز التعاون القانوني بين البلدين، وتبني أفضل الممارسات الدولية، مما سينعكس إيجاباً على جذب الاستثمارات وحل المنازعات بكفاءة وعدالة. نأمل أن يكون هذا الكتاب إضافة نوعية للمكتبة القانونية، ودليلاً عملياً يساهم في ترسيخ مكانة التحكيم كأداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر والجزائر والمنطقة العربية بأسرها.

## المراجع والمصادر

### أولا التشريعات المصرية

قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية المصري  
رقم 27 لسنة 1994 وتعديلاته

قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13  
لسنة 1968 (الأجزاء المتعلقة بالتنفيذ)

قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017  
وتعديلاته

قانون تنظيم ممارسة مهنة التحكيم (مشروعات  
مقترحة ونقاشات فقهية)

مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية في مواد  
التحكيم التجاري الدولي

## ثانيا التشريعات الجزائرية

قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الأمر رقم  
09-08 لسنة 2008 (الباب الخاص بالتحكيم)

قانون الاستثمار الجزائري رقم 18-22 لسنة 2022

القانون المتعلق بالوقاية من النزاعات وتسويتها في  
إطار الاستثمار

مراسيم تنفيذية منظمة للمركز الجزائري للتحكيم  
والوساطة

مجلات الأحكام الصادرة عن المجلس الأعلى الجزائري  
والمحكمة العليا في مسائل التحكيم

ثالثا الاتفاقيات الدولية والمعاهدات

اتفاقية نيويورك لعام 1958 الخاصة بالاعتراف بأحكام  
التحكيم الأجنبية وتنفيذها

اتفاقية واشنطن لعام 1965 المنشئة لمركز الدولي  
لتسوية منازعات الاستثمار ICSID

اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية الموقعة  
بين مصر والجزائر ودول أخرى

قواعد الأونسيترال النموذجية للتحكيم التجاري الدولي  
1985 مع تعديلات 2006

قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية ICC وقواعد مركز  
القاهرة الإقليمي للتحكيم

رابعا المؤلفات الفقهية والدوريات المتخصصة

كتب ومؤلفات كبار الفقهاء في مصر والجزائر والشرق  
الأوسط في مجال التحكيم الدولي

دوريات قانونية محكمة متخصصة في التحكيم والتجارة  
الدولية الصادرة في البلدين

أبحاث ودراسات منشورة في مؤتمرات التحكيم الدولية  
والإقليمية

تقارير صادرة عن منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي  
حول مناخ الاستثمار والتحكيم

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف